ملف المعتقلين اللبنانيين في سجون الخليج يظهر من جديد

في خطوة جديدة لتحريك ملف المعتقلين اللبنانيين في كل من الإمارات والسعودية، بعث أهالي الموقوفين برسالة خطية إلى الرئيس اللبناني جوزيف عون، مطالبين إياه بالتدخل لدى السلطات في أبوظبي والرياض للإفراج عن أبنائهم. جاء ذلك في ظل التحضيرات لزيارة مرتقبة لعون إلى الإمارات والسعودية بعد تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة.

وعد الرئيس اللبناني أهالي المعتقلين بأنه سيبحث الملف بشكل رسمي مع المسؤولين في كلا البلدين خلال زيارته القادمة، وسط آمال بأن تشهد المرحلة المقبلة انفراجة في قضية الموقوفين، خاصة بعد الإفراج عن عدد من المعتقلين اللبنانيين خلال العام الماضي بعيدًا عن الأضواء.

السلطات الإماراتية كانت قد أفرجت عن أحمد أسعد فاعور وعلي حسن المبدر بعد زيارة أجراها مسؤول وحدة الارتباط والتنسيق في حزب الله وفيق صفا إلى أبوظبي، والتي تناولت ملف سبعة موقوفين لبنانيين اعتقلوا بين عامي 2014 و2019 بتهمة تمويل حزب الله والتخطيط لعمليات إرهابية، وفق ما سمّتها السلطات الإماراتية. وبحسب التسريبات حينها، فإن الإمارات وعدت بالإفراج التدريجي عن بقية

المعتقلين.

في 18 أبريل 2024، أطلقت الإمارات سراح أحمد أسعد فاعور بعد اعتقاله عام 2014، حيث كان قد حُكم عليه بالسجن المؤبد. كما أُفرج عن علي حسن المبدر في 16 يونيو 2024 بعد ست سنوات قضاها في السجن إثر اعتقاله عام 2018. رغم هذه الإفراجات، لا يزال خمسة لبنانيين يقبعون في سجون الإمارات، وهم فوزي محمد دكروب، عبد الرحمن طلال شومان، عبد الله هاني عبد الله (جميعهم محكومون بالمؤبد)، بالإضافة إلى أحمد مكاوي (15 عامًا)، ووليد محمد إدريس (غير محكوم حتى الآن).

في السياق ذاته، لا تزال السلطات السعودية تعتقل 11 لبنانيًا من أصل 26 موقوفًا، كانوا قد اعتُقلوا بين عامي 2021 و2023 بتهمة التواصل مع حزب الله. وتتراوح أحكامهم بين السجن خمس سنوات والسجن المؤبد.

خلال السنوات الماضية، شهد الملف بعض التحركات، حيث أطلقت الإمارات 11 موقوفًا لبنانيًا في 2021، كما أفرجت عن 10 لبنانيين آخرين في منتصف 2023 بعد اعتقالهم لشهرين فقط. لكن رغم هذه الإفراجات، لا يزال ملف الموقوفين يثير تساؤلات حول مصير العشرات من المعتقلين اللبنانيين، خاصة بعد وفاة الموقوف غازي عز الدين تحت التعذيب، وفق ما أفادت تقارير حقوقية.

مع استمرار الجهود الدبلوماسية، يأمل أهالي المعتقلين أن تشكل زيارة الرئيس اللبناني المرتقبة نقطة تحول في هذا الملف الإنساني والسياسي الحساس، وسط ترقب لمواقف كل من أبوظبي والرياض بشأن إمكانية الإفراج عن مزيد من الموقوفين اللبنانيين في المرحلة القادمة.